

245803 - تلفظ بكلمة "يلعن دين" دون أن يكمل ، والفرق بين حبوط العمل ، وحبوط ثواب العمل .

السؤال

ما حكم شخص تلفظ في لحظة غضب بكلمة "يلعن دين" دون أن يكمل ؟ وما الفرق بين حبوط العمل ، وحبوط ثواب العمل ، فلقد قرأت أن المرتد إذا تاب بقي له عمله ، مع ذهاب ثواب العمل ؟

الإجابة المفصلة

أولاً :

سب الدين ردة عن الإسلام ، وكفر بالله العظيم .

انظر جواب السؤال رقم : (42505)، (148427).

ومن قال في حال الغضب : "يلعن دين" دون أن يكمل ، فليس في حكم ساب الدين ولاعنه ، فيستغفر الله ولا شيء عليه ، ويكتظ غضبه بعد ذلك ، لئلا يقع في الهلاكة .

ثانياً :

الفرق بين حبوط العمل وحبوط ثواب العمل : أن حبوط العمل ، أي : بطلانه ، ويلزم منه حبوط الثواب ، أما حبوط التواب فهو ألا يكون للإنسان ثواب من عمله ، ولا يلزم من ذلك أن يكون العمل باطلًا ، فقد يكون العمل صحيحاً ولا ثواب عليه عقوبةً على معصية ارتكبها الإنسان . قال الخطيب الشرييني رحمه الله :

"لَا يَلِزُمُ مِنْ سُقُوطِ ثَوَابِ الْعَمَلِ سُقُوطُ الْعَمَلِ، بِذَلِيلٍ أَنَّ الصَّلَاةَ فِي الدَّارِ الْمَغْصُوبَةَ صَحِيحَةٌ مُسْقَطَةٌ لِلْقَضَاءِ، مَعَ كُونِهَا لَا ثَوَابَ فِيهَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ".

انتهى من "معنى المحتاج" (427/5)

فقد ي عمل العبد عملاً هو في ذاته صحيح ، ولكن لا ثواب له فيه ، ولذلك تبرأ ذمته بالعمل ، ولا يؤمر بإعادته .
قال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء :

"روى مسلم في صحيحه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (من أتى عرافاً فسألَه عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة) والمراد بهذا عند جميع أهل العلم: نفي التواب ، لا نفي الصحة ، ولهذا لا يؤمر شارب الخمر والآبق ، ومن أتى عرافاً فسألَه عن شيء بإعادة الصلاة " انتهى م " فتاوى اللجنة الدائمة " (144/5) .

فمن أتى عرافاً وصلى برئته ذمته فلا يحيط عمله ، ولكن لا ثواب له أربعين ليلة ، فيحيط ثواب عمله .

وروى ابن ماجة (4002) عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (أَيُّمَا امْرَأٌ تَطَبَّبَتْ، ثُمَّ حَرَجَتْ إِلَى الْمَسْجِدِ، لَمْ تُقْبَلْ لَهَا صَلَاةً حَتَّى تَفْتَسِلَ).
وصححه الألباني في " صحيح ابن ماجة " .

قال المناوي رحمه الله :

"لأنها لا تثاب على الصلاة ما دامت متطيبة ، لكنها صحيحة مغنية عن القضاء مسقطة للفرض ، فعبر عن نفي الثواب بـنفي القبول
إرعاها وزجرا " انتهى من " فيض القدير " (3/155)
وقال في " مرعاة المفاتيح " (4/56):

" القبول أخص من الإجزاء ، أي فلا يلزم من عدمه عدم الإجزاء ، وهو كونه سبباً لسقوط التكليف ، والقبول كونه سبباً للثواب " انتهى .
وقال السفيري رحمه الله في " شرح البخاري " (2/254):

" القبول يطلق شرعاً ويراد به حصول الثواب ، ولا يلزم من نفيه نفي الصحة ، بل نفي الثواب مع حصول الصحة ، بدليل صحة صلاة
العبد الآبق ، وصلاة شارب الخمر إذا لم يسكر ، ما دام في جسده شيء منها ، والصلاحة في الدار المغصوبة عند الشافعية ، فلا ثواب
لواحد منهم .

ويطلق ويراد به وقوع الفعل صحيحاً ، وحينئذ يلزم من نفيه نفي الصحة " انتهى .

ثالثاً :

المرتد إذا تاب ، لم يحيط سابق عمله الصالح حال إسلامه . قال علماء اللجنة الدائمة للإفتاء :

" من ارتد عن الإسلام ثم عاد إليه لا يحيط ما سبق أن عمله أيام إسلامه من الأعمال الصالحة؛ لقوله تعالى: (وَمَن يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ
دِينِهِ فَبِمُثْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حِبَطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا حَالِدُونَ) فاشترط سبحانه في إحباط
الأعمال موت صاحبها على الكفر " انتهى من " فتاوى اللجنة الدائمة " (2/201) .

أما القول بأنه يبقى عمله ، ويذهب ثوابه : فقول غير صحيح .

والله تعالى أعلم .